CONFÉRENCE DES NATIONS UNIES POUR
LE COMMERCE ET LE DÉVELOPPEMENT
(CNUCED)

UNITED NATIONS CONFERENCE ON
TRADE AND DEVELOPMENT
(UNCTAD)

نشرة صحفية

حظر

يُحظر اقتباس محتويات هذه النشرة الصحفية أو التقرير المتصل بها أو تلخيصهما في وسائط الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل يوم **14 أيلول/سبتمبر 2010** **الساعة 17/00 بتوقيت غرينتش حظر**

UNCTAD/PRESS/PR/2010/031*
Original: ENGLISH

الأونكتاد يدعو إلى إعادة توجيه سياسات الاقتصاد الكلي لخلق مواطن الشغل والحد من الفقر

تقرير الأونكتاد يقول إن معدلات الفائدة المنخفضة والزيادات في الأجور ذات الصلة بالإنتاجية شروط مسبقة لتسريع خلق العمالة وخفض معدلات الفقر

جنيف، 14 أيلول/سبتمبر 2010 - يفيد **تقرير التجارة والتنمية 2010** إن التوسيع المستدام لنمو الطلب المحلي من خلال زيادة القدرة الشرائية الجماعية ومن خلال حفز الاستثمارات الثابتة والابتكار التكنولوجي أمر لازم لخلق العمالة ومكافحة الفقر. غير أن التقرير يضيف أن تعزيز الطلب المحلي بهذه الطريقة يتطلب تحويل تركيز سياسات الاقتصاد الكلي ويتطلب أيضاً بناءً استراتيجياً لمؤسسات تيسر النمو المستدام لمداخيل اليد العاملة بما يتماشى مع نمو الإنتاجية.

ولقد صدر اليوم **تقرير التجارة والتنمية 2010**[1]، الذي يحمل العنوان الفرعي **"العمالة والعولمة والتنمية"**. وهو يستعرض تجربة البلدان النامية في استراتيجيات النمو الموجهة نحو التصدير على مدى الثلاثين عاماً الماضية، ولا سيما فيما يتعلق بقدراتها على خلق ما يكفي من فرص العمل اللائقة لاستيعاب فائض العمالة الذي تتميز به عادة البلدان النامية.

.Press Office: +41 22 917 5828, unctadpress@unctad.org, http://www.unctad.org/press

(1) يمكن الحصول على **تقرير التجارة والتنمية، 2010 - العمالة والعولمة والتنمية** (رقم البيع E.10.II.D.3,ISBN 978-92-1-112807-9) من مكتب بيع الأمم المتحدة على العناوين أدناه أو من وكلاء البيع التابعين للأمم المتحدة في العديد البلدان. السعر هو 55 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة (بخصم بنسبة 50 في المائة للمقيمين في البلدان النامية وخصم بنسبة 75 في المائة للمقيمين في أقل البلدان نمواً). ويجوز للمقيمين بالبلدان في أوروبا وأفريقيا وغرب آسيا أن يرسلوا طلباتهم أو استفساراتهم إلى: United Nations Publication/Sales Section, Palais des Nations, CH-1211 Geneva 10, fax: +41 22 917 0027, e-mail: unpubli@un.org؛ ويجوز للمقيمين في الأمريكتين وشرقي آسيا أن يرسلوا طلباتهم واستفساراتهم إلى United Nations :

الأونكتاد ينبّه إلى أن العديد من هذه البلدان أصبح يعتمد بشكل مفرط على الصادرات، لكن لا يمكن لجميع هذه البلدان أن تنجح في نفس الوقت باستراتيجية للتنمية تقودها الصادرات. ويشير الاقتصاديون بالمنظمة بإيلاء المزيد من الاهتمام لقوى النمو المحلية وخلق فرص العمل، أكثر مما كان يحصل في الماضي. وهذا يعتبر أمراً هاماً لا سيما وأن الأزمة المالية والاقتصادية الأخيرة قد دفعت البطالة في العديد من البلدان إلى أعلى مستويات لها على مدى الأربعين سنة الماضية. فيما أن نطاق النمو الذي تقوده الصادرات آخذ الآن في التقلص إذ لم تعد الولايات المتحدة تمثل السوق الرئيسية للصادرات ولا يحتمل أن تقوم اقتصادات كبيرة أخرى في المستقبل القريب بالدورالذي كانت تقوم به الولايات المتحدة.

وفي استراتيجيات التنمية التي هيمنت في الأعوام الثلاثين الماضية، كان إبقاء الأجور عند مستويات منخفضة الوصفة الرئيسية لتمكين قطاع التصدير من كسب ميزة تنافسية في الأسواق العالمية. وغالباً ما نُسب ارتفاع البطالة المستمر إلى انعدام المرونة في أسواق العمل التي تمنع الأجور من الهبوط إلى المستويات التي تمليها السوق. وهذا النهج الذي يقوم على التفكير من منطلق الاقتصاد الجزئي يهمل الدور الهام لزيادات الأجور في حفز نمو الطلب المحلي وتوسيع العمالة لتلبية ذلك الطلب على مستوى الاقتصاد الكلي، كما يقول التقرير. وبالإضافة إلى ذلك، فإن توقع ارتفاع الطلب ووجود ظروف تمويل ملائمة هو الذي يحفز الاستثمار في الطاقة الإنتاجية، وليس تخفيض تكاليف وحدة العمل، على حد قول اقتصاديو الأونكتاد.

ويقول سوباتشاي بانيتشباكدي الأمين العام للأونكتاد، في الاستعراض العام للتقرير: " التركيز أكثر على دينامية الاستثمار، والتأكيد على أن توزع مكاسب الإنتاجية الناتجة عن ذلك على اليد العاملة وعلى رأس المال بطريقة تدفع الطلب المحلي يمكن أن تكون استراتيجية واعدة لتوليد العمالة بسرعة ".

ولتعزيز مساهمة الطلب المحلي في خلق العمالة، يقول **تقرير التجارة والتنمية** إنه لا بد من إعادة تحديد مبادئ وأهداف السياسات النقدية والمالية. وهذه المجالات من مجالات سياسة الاقتصاد الكلي بحاجة أيضاً إلى أن تترافق مع ما يسميه التقرير "سياسة الدخل " - وهي مجموعة من الأدوات وتدابير لبناء مؤسسات من شأنها أن تؤمن زيادة مداخيل الأسرعلى نطاق واسع بالقيم الحقيقية تمشياً مع معدل نمو الإنتاجية.

وخلال الأزمة العالمية الأخيرة، اكتشفت معظم الحكومات من جديد السياسات المالية لتثبيت الطلب الإجمالي لمواجهة التقلبات الدورية. وتوجه كهذا في مجال السياسات العامة أساسي أيضاً لتثبيت الطلب الإجمالي في الأوقات الأقل حرجاً، يقول التقرير؛ وكذلك هو الحال بالنسبة لتعزيز البنية التحتية وتوفيرالخدمات العامة كي تتيح استثمار مربح في بناء الطاقة الإنتاجية. ومن شأن السياسة النقدية المحفزة للعمالة أن تبقي تكاليف الائتمان لأغراض الاستثمار في رأس المال الثابت منخفضة، ومن شأن ذلك أن يحمي القدرة التنافسية على الصعيد الدولي بالنسبة للشركات المحلية عن طريق الحيلولة دون ارتفاع قيمة العملات.

ومن شأن سياسة الدخل أن تؤمن توزيع مكاسب الإنتاجية بحيث لا تنخفض حصة الأجور في المداخيل الوطنية الإجمالية كما حصل في العديد من البلدان على مدى العقود الأربعة الماضية، كما يشير بذلك **تقرير التجارة والتنمية**. وانتهاج سياسة ترمي إلى ارتفاع مستدام في الأجور تمشياً مع نمو الإنتاجية يرفع الاستهلاك بنفس معدل زيادة الإنتاجية، مما يولد فرصاً للعمل. وفي نفس الوقت يخدم ذلك كأداة للسيطرة على التضخم. ولما

Publications, Two UN Plaza, DC2-853, New York, N.Y. 10017, U.S.A., telephone: 1 212 963 8302 or 1 800 253 9646, fax: 1 212 963 3489, e-mail: publications@un.org, Internet: http://www.un.org/publications.

كانت تكاليف العمل أهم عامل محدد لمستوى التكلفة الإجمالي في معظم الاقتصادات فإن تكييف الأجور وفقاً للإنتاجية يمنع في نفس الوقت الزيادة في تكاليف الإنتاج ونمو الطلب بما يتعدى العرض المحتمل، ويوسع أيضاً المجال لانتهاج سياسة نقدية محفزة للاستثمار.

ويقول التقرير إن سياسات الدخل يمكن أن تساعدها ترتيبات مؤسسية من أجل التفاوض الجماعي بين جمعيات العاملين وأرباب العمل. وآليات التفاوض المركزية والترتيبات الحكيمة ثلاثية الأطراف - التي يمكن أن تتضمن توصيات حكومية بزيادة الأجور - قد ساعدت في الماضي بعض البلدان على تحقيق توسع مستمر في الطلب المحلي. وفي غياب مثل هذه الترتيبات المؤسسية، أو تكميلاً لها، يمكن أيضاً لوضع حد أدنى قانوني للأجر ورفعه على مر الزمن - بما يتفق ونمو الإنتاجية - أن يساهم أيضاً في تأمين ارتفاع الطلب المحلي وقدرة العرض المحلية بتواز تقريباً.

وفي العديد من البلدان النامية، بما فيها أشد البلدان فقراً، تعد برامج العمالة الحكومية أدوات هامة محتملة لمكافحة البطالة والفقر، يقول التقرير. وبالإضافة إلى تخفيض البطالة بشكل مباشر فإنها تولد قدرة شرائية سوف تكون لها آثار غير مباشرة على العمالة في بقية قطاعات الاقتصاد، وهي تضع حداً أدنى فعلياً للعائدات وظروف العمل، ولا سيما في القطاعات خارج قطاعي التصنيع والخدمات الرسميين. وفي العديد من البلدان التي ترتفع فيها حصة العمالة غير الرسمية والعمل الذاتي، ولا سيما في الزراعة، هناك حاجة إلى تكميل مثل هذه الأدوات لسياسات الدخل بتدابير ترمي إلى زيادة مداخيل المنتجين الزراعيين تمشياً مع نمو الإنتاجية الإجمالي، كما كان الحال في معظم البلدان المتقدمة على مدى عقود.

ويختتم الأمين العام سوباتشاي الاستعراض العام بالقول إن "جميع هذه التدابير إذا اتُخذت مجتمعة من شأنها أن توفر نطاقاً هائلاً لإدارة الطلب لمكافحة البطالة وفي نفس الوقت التحكم في التضخم والتقليل من الاعتماد على الصادرات".

*** ** ***